في حوار يكمل الحوار السابق ويكشف المستجدات حول قضيته

العماد عون لـ "الصياد":

انا عائد بضمانات اذا اقفل الملف وللمواجهة اذا لم يقفل

في مسافة اسبوع واحد كان فاصلاً بين حوارين اجرتهما «الصياد» مع العماد ميشال عون في باريس، كانت مياه كثيرة قد جرت تحت «جسر» المبادرة التي اطلقها الرئيس رفيق الحريري في اتجاهه، وفتحت امامه باب العودة، اذ سارعت وزارتا العدل والمال الى جملة تحقيقات بهدف تشكيل ملف قضائي يكون جاهزاً لحظة عودة الجنرال الى بيروت او يستدعى للمثول امام القضاء في حال كانت هناك قرائن بمخالفات قام بها زمن رئاسته للحكومة العسكرية الانتقالية. وكان مثيراً انه على الرغم من هذا التخويف والتهويل على خلفية قطع الطريق على العودة، فقد اصرّ عون عليها. ولعله يستعجلها مستنداً على مجموعة حقائق يتسلح بها، اولها ان الاتهامات هذه هوائية، وثانيها ان التحقيقات الحالية لن تكون افضل حالاً من تحقيقات الحكومة الحصية التي لم تعثر على مخالفات مالية او غيرها... وثالثها ان ما يجري محاولة لجعل القضاء ستاراً لقضية سياسية، مما حرف المبادرة عن مسارها وحوّلها الى صراع نفوذ تحت سقف السلطة... على حد قوله. وهنا وقائع الحوار:

الصياد: – الصياد»: كيف تتعامل مع التحقيق المالي الذي تُجريه الآن الوزارة المعنية بالمسألة؟ وكيف يمكن ان تتعاطى مع نتائجه ومترتباته؟ وهل عقدة العودة باتت قضائية وليست سياسية في ضوء التطورات الاخيرة؟

● العماد عون: لقد تجاوبت مع مبادرة الرئيس الحريري بايجابية قصوى، وانطلقت من تقدير انه اطلع على الملف ودرسه من كافة جوانبه. وادرك انه ملف سياسي لان الاتهامات التي تستهدفني هوائية. ولم تقترن باي دليل بعد تحقيقات دامت عشر سنوات. واستخدمت ضدي بطريقة القدح والذم والنميمة وتشويه السمعة. ولانني كنت ادرك، منذ البداية، ان الملف سياسي في المطلق، ولا علاقة له، تالياً، بالقضاء، تبين لي ان المصادر السلطوية التي تريد عرقلة عودتي، لجأت الى اثارة القضايا المالية والتحقيقات القضائية وقصة توقيفي او عدم توقيفي. وفي هذا الجو، استدرج الوزراء الى الجدل حول القضاء واموال الدولة وصلاحيات القضاء وصلاحيات الحكومة. بهذا الشكل، دخلت المبادرة في مسار خاطئ خصوصاً ان الموضوع ليس قضائياً. والقضاء استعمل ستاراً لتغطية قرار سياسي خاطئ. ذلك ان الاحالة امام القضاء التي قامت بها الحكومة الحصّية كانت خاطئة لانه ليست هناك اموال مفقودة من خزينة الدولة، كما جرى تسويق ذلك. والمحاولة كان هدفها النيل من سمعة الحكومة الانتقالية. ثم بدا استغلالها كرسائل تهديد ضدي، كلما عبرت عن رغبتي في العودة الى لبنان.

الوزارة والخزائن والمستندات

– الصياد»: قيل ان مبالغ فقدت من وزارة المال في القطاع الشرقي من بيروت عام ١٩٩٠ كما ان خزائن جديدة اقتلعتها عناصر نظامية من الوزارة التي تحولت يومها ركاماً بفعل الاشتباكات بين الوحدات الموالية لك «والقوات اللبنانية». ماذا جرى بالتحديد؟ ما هو مصير الخزائن؟

● العماد عون: احترقت وزارة المال خلال الاشتباكات مع القوات اللبنانية عام ١٩٩٠. وبقيت الخزنات تحت الركام الى ان نقلتها الحكومة الحصية. وحوكم في القضية بعد ذلك ثلاثة عناصر من «القوات اللبنانية»، بينهم انطوان ابو جوده، الملقب بـ«زورو» وبُرئ من التهمة بعد ذلك. وترتد في حينه انه لم تفقد اية مستندات وخزنات من وزارة المال. على اي حال، ان الادعاء بفقدان مستندات لا معنى له، اذ ان الحسابات التي كانت مفتوحة باسم الحكومة، استردتها وزارة الحص بكليتها. وقيود مبالغ الجباية موجودة بدورها في حسابات الحكومة مع جداول بالتحويلات من الاقضية والمناطق.

ليست هناك اية امكانية، اذا، لتركيب ملف قضائي ضدي الا من خلال عملية تزوير. ولا اعتقد ان مبادرة الحريري هدفها الوصول الى هذه النتيجة.

لا انوي توكيل محام

– الصياد»: هل ستوكل محامين للدفاع عنك في حال توجيه اتهامات رسمية اليك؟ من هم هؤلاء المحامون؟

● العماد عون: لا انوي ولست مستعداً لان اوكل الى أي محام مسألة الدفاع عني، لانني لم ابلغ بأية تهمة رسمية ولا بأي قرار رسمي. انها حتى الآن، اتهامات وهمية وهولية. وسوف تبقى كذلك.

– الصياد»: الواضح من كلامك ان مبادرة الرئيس الحريري جاءت في توقيت غير ملائم او كانه استعجلها او انه لم يتوقع هذا الصدود لها؟

● العماد عون: الحريري تأخر كثيرا في اطلاق مبادرته. وكان عليه معالجة الموضوع خلال العهد السابق. غير انني لا اعرف العقبات التي حالت دون ذلك. وفي تقديري لما جرى بعد الدعوة الى عودتي، ان هناك فئة داخل السلطة، وفي موقع

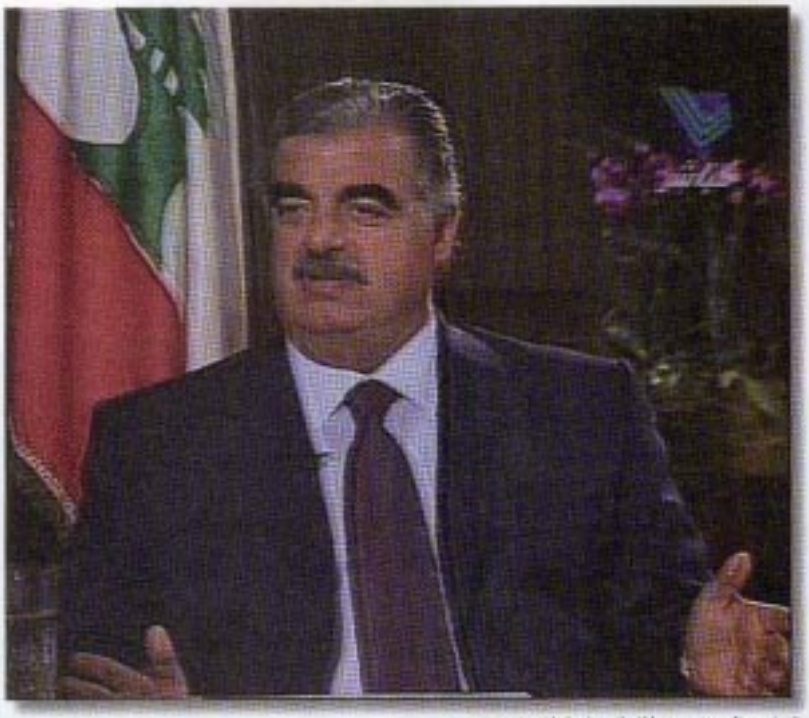

الرئيس الحريري خلال الحوار التلفزيوني

مبادرة الحريري الايجابية تحولت صراع نفوذ بين اطراف السلطة
حكومة الحص نقلت الخزائن من تحت ركام وزارة المال والقضاء برأ "زورو" من التهمة

تنفيذي متقدم، لا ترغب في حل المشكلة. وتريد اجهاض اي معالجة جدية. وهذه الفئة باتت في موقع ضعيف جدا. ولا تستطيع عرقلة الحل لأن الذين فبركوا الملف الاول اصبحوا ملزمين بالظهور امام الاعلام والاعلان عما جنت ايديهم...

"لا اريد الدخول الى نفق التسويات"

– «الصياد»: ثمة من يتساءل الآن، وبعد كل هذا اللغط، ان كانت عودتك الى لبنان لا تزال مطروحة وفي اية اجواء وظروف ام انك صرفت النظر عنها الآن ولو مؤقتا؟

● العماد عون: كم ارغب في ان اكون، الآن، في لبنان. وامنيتي ان اعود اليوم قبل الغد. غير انني لست مستعجلا في الوقت ذاته للدخول في نفق التسويات التي قد تودي بلبنان نهائيا في حال حصولها.. افضل العودة في وضع واضح يمكن ان يساعد على التغيير في اتجاه ايجابي او ان اعود في حال مواجهة في سبيل التغيير.

– «الصياد»: كيف تفسر ان وزيرين محسوبين على الرئيس الحريري، هما وزيرا المال والعدل دخلا على الخط وادليا بمواقف وتصريحات القت بظلال الشك على مبادرته وجعلت تنفيذها اكثر صعوبة. لماذا هذه التمايزات داخل المعسكر السياسي الواحد؟

● العماد عون: اعتقد ان هناك جهلا لمحتويات الملف. وظنوا ان ما اشيع في الاعلام من مطالعات اتهامية، صحيح. وصدقوا ما هو معلن. وسلّموا دون اي تدقيق، بأن هناك فعلا ملفا اتهاميا. ومن المؤسف ان يعلق مسؤول على امر لا يعرفه. وهذا ما يثير غضبي واشمئزازي في آن لأن القضية لا تزال تفتات منذ عشرة اعوام من الشائعات التي تجدد نفسها بالسنة جديدة. دون ان يأخذوا في الاعتبار او ان يدركوا ما اقوله واطالب به.

خلفيات "تعقيد" المبادرة

– «الصياد»: هناك من يرى ان العقدة ليست في المبادرة بقدر ما هي في التوازنات والادوار والاحجام داخل السلطة نفسها. فهل تشاطر هذه الفئة قراءتها في ما تسميه «العقدة الحقيقية»؟

● العماد عون: لا يهمني الاشخاص في اي موقع كانوا. وارى ان جوهر الموضوع يتعلق بالوضع السوري في لبنان. والصراع بين اطراف السلطة ليس سوى انعكاس للقبول المطلق الذي يبديه رئيس الجمهورية ازاء هذا الوجود. وهو على اي حال، لم يكن ليصل الى موقعه دون دعم دمشق له. وهذه امور ليست خافية. وهو يتصرف بوحي هذا الواقع. ولا يمكن ان يتصرف غير ذلك. في المقابل، ان عودتي التي اصر عليها ولن اتنازل عنها سوف تدخل تعديلات في ميزان القوى. وسيشعر عندئذ عديدون بأن ادوارهم لم تعد ضرورية على المسرح، كما كانت في السابق. هذا هو السبب الحقيقي لتعقيد مبادرة الحريري والزج بها في متاهات قضائية وجعلها تنحرف في اتجاه اسباب غير صحيحة. من هنا الملف المالي والقضائي وظيفته حجب حقيقة الملف السياسي والتعمية عليه. والصورة باتت واضحة في اذهان كل اللبنانيين.

الجهل بمحتويات الملف وراء تصريحات وزيري المال والعدل

الثقة المفقودة

– «الصياد»: الى اي حد السجال بين رئيس الجمهورية وزعيم الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط دفع الى موقع خلفي مبادرة الرئيس الحريري ومسالة عودتك الى لبنان بعد عشرة اعوام من المنفى؟

● العماد عون: ان للنائب وليد جنبلاط تجربته مع رئيس الجمهورية. وهو يروي هذه التجربة، الآن، على الملأ. ويتناقلها الاعلام. ويفرد لها مساحة واسعة في بحثه عن الاثارة. والموضوع الذي تطرق اليه جنبلاط ورد على لسان عدد من المسؤولين. ويتحدث عنه العديدون في الصالونات. وبعض المسؤولين يقول اموراً اقسى مما اثاره جنبلاط. وفي المحصلة النهائية، ما يحدث على مستوى الحكم في لبنان يدعو للاسف والاسى. واذا كانوا يتحدثون عن الاستقرار والتنمية، فان ما يحدث ليس اسلوبا للحكم يشيع الاستقرار والثقة في المجتمع اللبناني، ويوقف تيار هجرة الشباب ويعيد الذين هاجروا الى دول العالم. كما ان هذا الانحدار في العلاقات بين اطراف السلطة ينزع اي مصداقية عن الحكم. فلا حدود واضحة للصلاحيات. والمعارضة موالاة. والموالاة معارضة انتقائية واستنسابية وحسب الظروف والمصالح. وكأن في الامر «حرب خطوات».

الظرف الملائم للعودة

– «الصياد»: افهم من هذا الكلام ان عودتك لم تعد مطروحة في مستقبل قريب؟

● العماد عون: لا. لا، انني مصمم على العودة في حال اقفل الملف او لم يقفل. هذا حق من حقوقي. ولا افرط فيه. ولا شيء الآن يدعوني الى العودة غدا او بعد غد، ان خيار التوقيت مرتبط بالظرف الملائم وحيث تكون العودة امنة وبالضمانات التي تحدثت عنها امام «الصياد» قبل اسبوع. واذا لم يقفل الملف فساعود للمواجهة لاحقاق الحق. للاسف، ما يجري الآن هو محاولة لجعل القضاء ستارا لقضية سياسية. لقد حوروا المسار ونقلوه من مجرد تسوية لقضية عالقة الى صراع سياسي وحرب. نفوذ لن ينتهيا الا بعودتي... التي اتمسك بها. ■

حاوره في باريس:

فؤاد ابو منصور